البحوث والدراسات

مشروع خط أنابيب المياه من شط العرب في العراق إلى الكويت ١٩٥٣-١٩٥٨: دراسة وثائقية

د. موسى حنون غضبان*

ملخص:

يتعرض هذا البحث بشكل أساسي، لمشروع يندرج ضمن الجهود الكويتية التي كانت تبذل لتوفير المياه لسكان الكويت، الذين عانوا منذ نشأتها مشكلة ندرة مياه الشرب. وكما هو معروف، فإن الكويت اعتمدت في مياهها قديماً على ما كانت تحصل عليه من الآبار المتناثرة هنا وهناك، وهي في مجموعها لم تكن تكفي لسد حاجة المجتمع آنذاك، واعتباراً من ثلاثينيات القرن الماضي، تحولت السفن الكويتية إلى سفن لنقل المياه من شط العرب، واستمر هذا الحال حتى برزت فكرة مد خط أنابيب تنقل المياه من العراق إلى الكويت اعتباراً من بداية خمسينيات القرن الماضي، وبدأت مفاوضات طويلة وشاقة بين البلدين، لتحقيق هذا المشروع؛ حيث تولى مجلس الإنشاء دراسته وبحثه من مختلف الجوانب، مستعيناً بخبرة الشركات البريطانية، العاملة في الكويت آنذاك، وهناك تفصيلات كثيرة مأخوذة من محاضر ذلك المجلس، التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا البحث، حيث أشارت في نهاية المطاف إلى عدم تنفيذ الحكومة الكويتية لهذا المشروع حرصاً منها على الاستقلال المائي أولاً، وللمحافظة على كيانها واستقلالها ثانياً، على الرغم من حاجتها إلى ذلك المشروع المهم.

* دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة عين شمس، ج.م.ع.، ١٩٩٢م، أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

تمهيد:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها استعراضاً لجهود الحكومة الكويتية، لتوفير المياه العذبة لسكان الكويت، وهي محاولة لرصد ذلك الواقع؛ فالكويت – كما هو معروف – عانت منذ نشأتها ندرة في مياه الشرب؛ نظراً لموقعها الجغرافي وبيئتها الصحراوية التي تتسم بندرة وجود المياه العذبة الطبيعية، إلا ما وجد في بعض الآبار الموجودة في مناطق متفرقة فيها كقرية حولي، ومنطقة الشامية، وقرية الجهراء شمالاً، ومنطقة الوفرة جنوباً، فضلاً عن شح واضح في مياه الأمطار، التي يقدر متوسط سقوطها من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ملم سنوياً، وكانت هذه الكمية من المياه – سواء ما وجد في الآبار أو ما توفره مياه المطر – كافية إلى حد ما لاستخدام سكان الكويت آنذاك إلا أنه اعتباراً من عام ١٩٥٠ فإن الكويت خطت خطوات واسعة نحو التطور بفضل ظهور النفط فيها، وارتفاع عوائده التي خصص الجزء الأكبر منها لإعادة بناء البلاد وتحديثها؛ الأمر الذي تطلب قدوم أعداد كبيرة من البلاد العربية والأجنبية لمساعدة الكويتيين في بناء بلدهم؛ مما زاد في أعداد السكان زيادة كبيرة أصبح فيها وجود الماء أمراً غاية في الحيوية.

ونظراً لقرب الكويت من العراق ووقوع شط العرب – وهو النقطة التي يلتقي فيها نهرا دجلة والفرات في مدينة البصرة جنوب العراق – بالقرب منها، فضلاً عن أن مياه هذا الشط تصب في مياه الخليج العربي دون الاستفادة منها، فقد بدأت فكرة تحويل هذه المياه إلى الكويت من خلال مشروع اقتصادي، يقضي بإيصال خط من الأنابيب يحمل هذه المياه إلى الكويت من مصبه في الخليج، لتبدأ خطوات تنفيذ هذه الفكرة عبر اتصالات مطولة بين الطرفين. استمرت من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٨، احتاجت فيها الكويت إلى الخبرة البريطانية نظراً للعلاقات المتميزة بين الطرفين وفقاً لاتفاقية الحماية بينهما، التي وقعت عام ١٨٩٩.

وقد كان حاكم الكويت آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح (١٩٥٠–١٩٦٥) مهتماً غاية الاهتمام بتنفيذ هذا المشروع؛ نظراً لظروف الكويت – كما

ذكرنا – حيث بداية التطور العمراني والزيادة الملحوظة في أعداد السكان؛ مما جعل الحاجة إلى المياه العذبة أمراً غاية في الأهمية.

وتنفيذاً لرغبة الحاكم، فقد باشر مجلس الإنشاء الذي أسسه الحاكم في عام ١٩٥٢، ليتولى مهام تخطيط الإمارة على أسس حديثة، وتنفيذ المشروعات العمرانية والإسكانية والاجتماعية، وغيرها مع بداية الخمسينيات؛ حيث باشر المجلس أولى خطوات بحث هذا المشروع، فكلف اثنين من المكاتب الاستشارية العاملة في الكويت آنذاك، وهما (Alexander Jebb ألكسندر جيب وشركاه) و (William Halcrow وليم هالكرو وشركاه)، وكان ذلك في ديسمبر عام ١٩٥٣، وبعد دراسة مستفيضة للأفكار التي طرحتها الشركتان بالتقريرين المقدمين منهما كدراسة لتنفيذ المشروع، وقع الاختيار على شركة (ألكسندر جيب) لتكون الخبير الفني لمشروع خط أنابيب المياه من العراق إلى الكويت، كذلك قام المجلس بالطلب من (ألكسندر جيب) إرسال مندوب من قبلها لبدء المفاوضات لتنفيذ هذا المشروع[١]، وهو ما سوف نستعرضه في صفحاتنا اللاحقة.

المباحثات الكويتية – العراقية من أجل تنفيذ المشروع:

اعتباراً من مارس عام ١٩٥٣، بدأ الشيخ عبدالله السالم الصباح مفاوضاته بخصوص هذا المشروع مع الحكومة العراقية؛ وذلك لإيجاد صيغة اتفاق بين الطرفين لإيصال المياه من العراق إلى الكويت، ويبدو أن تلك المفاوضات وجدت طريقها إلى النجاح، فطلب من مجلس الإنشاء بحث أنجع السبل السريعة التي تؤدي إلى تنفيذ هذا المشروع، وقد أبلغ سكرتير الحكومة الكويتية آنذاك عبدالله الملا صالح المجلس بهذا الأمر، في أثناء حضوره لأحد اجتماعاته، فأبدى رئيس المجلس آنذاك – الشيخ فهد السالم الصباح – استعداده وأعضاء المجلس لتنفيذ رغبة سمو الأمير[٢].

(١) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٩٨، بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢١.
(٢) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٨٦، بتاريخ ١٩٥٣/١٢.

وفي ٤ أكتوبر ١٩٥٣ أبلغت الحكومة العراقية الجانب الكويتي بموافقتها على المشروع، وذلك بمراسلة من المعتمد البريطاني في الكويت، الذي أبلغ الحكومة الكويتية – مبدئياً – بأن هناك زيارة متوقعة سيقوم بها المستر (Crawford كراوفورد) الخبير من المكتب البريطاني في الشرق الأوسط، ويبدو أن مهمة هذا الخبير كانت القيام بالدراسات الأولية لبحث إمكانية تنفيذ المشروع(٣).

وفي مراسلة من الحكومة البريطانية إلى الجانب الكويتي، سلمت نسخة منها إلى رئيس مجلس الإنشاء موجهة من المعتمد البريطاني إلى الحاكم في ١٩٥٣/١٠/٢٥، تضمنت أيضاً أسماء المهندسين الاستشاريين الذين أوصى بهم وزير خارجية صاحبة الجلالة لكونهم قادرين على القيام بأعمال المساحة الهندسية الفنية المطلوبة، وذلك قبل البدء رسمياً بالنظر في تنفيذ المشروع، وقد تضمنت المراسلة الأسباب التي جعلت وزير الخارجية البريطانية يطلب من الحاكم اختيار هؤلاء المهندسين، وتشير المراسلة إلى أن ذلك تم قبل سفر الحاكم إلى الهند(٤).

وإثر ذلك أبلغ رئيس مجلس الإنشاء أمير الكويت اعتزاز المجلس برغبة سموه في تنفيذ مشروع أنابيب المياه من شط العرب في العراق، وذلك لأهميته بالنسبة إلى الكويت التي تعاني ندرة في مياه الشرب، كما أشرنا، وتحقيقاً لتلك الرغبة أحال رئيس مجلس الإنشاء الموضوع إلى لجنة فرعية فنية لدراسته، كما تم توزيع نسخ من مراسلات المعتمد البريطاني للحاكم على أعضاء المجلس لدراستها بصفة عاجلة(٥).

واضح هنا أن الدور البريطاني في تنفيذ هذا المشروع مهم، فها هي بريطانيا تقوم بنقل وجهة النظر العراقية بخصوصه، كذلك فإنها تنصح أن تكون الخبرة والمشورة البريطانية حاضرة في تنفيذ مثل تلك المشاريع، وهي جهود

(٣) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٨٨، بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٦.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

ما انفكت بريطانيا تقوم بها كلما لاح في الأفق إمكانية لتدخلها في شؤون الدول، ويبدو أن ذلك كان ممكناً في الكويت بسبب ارتباطها باتفاقية الحماية البريطانية عام ١٨٩٩، وهذا الجهد الذي تبذله ما هو إلا حلقة في سلسلة حلقات في سياستها مع الدول التي لها نفوذ فيها، ومن ذلك تعيين مستشارين بريطانيين في الكويت لمراقبة أداء الإدارة فيها. وقد تكررت المحاولات البريطانية في إقناع الحكومة الكويتية في استثمار الكثير من عائداتها إما داخل بريطانيا وإما عن طريق الشركات البريطانية؛ حيث نجحت في تلك الفترة أيضاً في إقناع الحكومة الكويتية بإنشاء مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، وكذلك محاولاتها المستمرة لتعيين مستشارين بريطانيين في الإدارة الكويتية، يكون على رأسهم المستشار المالي البريطاني، وهو الأمر الذي رفضه حاكم الكويت السابق الشيخ عبدالله السالم الصباح، رحمه الله؛ حفاظاً على المقدرات المالية الكويتية ومنعاً للتدخلات البريطانية في أمور السيادة الكويتية.

الشركة البريطانية وتحقيق المشروع:

وفي ١٦ نوفمبر ١٩٥٣ دعت الحكومة الكويتية كلاً من المستر (Riley ريلي) المستشار الاقتصادي البريطاني في البصرة والمستر (كراوفورد) الخبير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط؛ لتدارس المشروع، وقد تحدث المستر (ريلي) في إحدى جلسات مجلس الإنشاء مبيناً اهتمام حكومة صاحبة الجلالة اهتماماً كبيراً بهذا المشروع؛ فهي "تعرب عن أملها بأن يكون النجاح حليفاً له". وبين أنه نصح بضرورة حضور مستر (كراوفورد)؛ حيث إن الأخير أعد تقريراً مسهباً عن مشروع خط أنابيب المياه من العراق إلى الكويت بين فيه المزايا المهمة لهذا لمشروع بالنسبة إلى الكويت، وقد اشتمل التقرير على نقاط أربع، هي:

١ - سيقدم المشروع للكويت كميات كبيرة من المياه لاستخدامها في الشرب نظراً لندرة المياه التي تعانيها.

٢ - سيحقق للكويت دعماً وتطويراً للنشاط الزراعي فيها، ومن ثم سيوفر تطويراً للقطاع الاقتصادي في البلاد.

٣ – سيوفر للكويت استخدام المياه العذبة في تكثيف زراعة الأشجار، وذلك بهدف تحقيق الجانب الجمالي في شوارعها ومناطقها المختلفة.

٤ – سيتيح أمام الكويت الفرصة لزراعة غابات كثيفة على حدودها، وذلك لمنع وصول الغبار إليها نظراً لوقوعها في منطقة صحراوية، وكحزام أخضر لتخفيف درجة الحرارة[٦].

وإثر ذلك أرسلت دعوة إلى شركة (Halcrow gibbs هالكرو جيبس)؛ لإرسال ممثلين عنها إلى الكويت، على أن يكون لديهم تفويض كامل بإجراء محادثات بين الجانبين، يشمل كميات المياه المطلوب تزويد الكويت بها، وكذلك أتعاب المستشارين، على أن يزور الوفد الكويت في الفترة بين ١١/٢٧ و٤/ ١٩٥٣/١٢[٧]، كذلك قررت الحكومة الكويتية مخاطبة الحكومة العراقية لتزويد الكويت بكمية من المياه تبلغ ١٠٠ مليون متر مكعب في السنة؛ أي بمعدل ٧٠ مليون جالون يومياً، على أن تجلب هذه الكمية إلى الكويت في أقرب فرصة ممكنة، وكذلك برزت فكرة أخرى في أن تطلب الكويت من الشركات الاستشارية بحث إمكانية حفر قناة بين الكويت والعراق كفكرة مصاحبة لفكرة مد خط أنابيب المياه بين البلدين[٨].

ويلاحظ أنه على الرغم من هذه الاتصالات بين الجانبين الكويتي والعراقي، فإن الشيخ عبدالله السالم مضى في تنفيذ مشاريع أخرى بخط متواز مع مشروع سحب مياه شط العرب، تهدف إلى حل مشكلة ندرة المياه في الكويت، وقد وضع مجلس الإنشاء برنامجاً واضح المعالم لتنفيذ تلك المشروعات[٩]. ولاشك أن هاجس السيطرة على المقدرات المائية كانت الشغل الشاغل لحاكم الكويت، فها هو يفاوض الشركات البريطانية لتنفيذ هذا المشروع، إلا أنه من

(٦) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٩٣، بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٦.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه.

جانب آخر يجعل من السيادة الكويتية أمراً لا تهاون فيه، فالسيادة على المياه وعدم التبعية مظهر من مظاهر سيادة الدولة الكويتية.

وتتابعت اللقاءات بين المسؤولين الكويتيين والبريطانيين لبحث المشروع؛ حيث عقد الجانبان جلسات عدة مع ممثلي شركة (ألكسندر جيب وشركاه) في الفترة ما بين ٢ – ١٣ ديسمبر عام ١٩٥٣[١٠]، تقرر بعدها دعوة مندوب عن الشركة (على أن يكون ذلك على وجه السرعة الممكنة) للتفاوض بشأن الاتفاق النهائي حول هذا المشروع[١١].

وقد وصل الخبير الفني لشركة (ألكسندر جيب) إلى الكويت في يناير عام ١٩٥٤، ويدعى (المستر رتشلوس)؛ حيث التقى أعضاء مجلس الإنشاء في جلسة عقدت في ١١/١/١٩٥٤، وقد قدمه رئيس مهندسي الأشغال في حكومة الكويت لأعضاء المجلس، الذي استعرض شروط الحكومة الكويتية حول هذا المشروع، وكذلك قام الخبير باستعراض البنود الواردة في تقرير الشركة؛ بهدف إيجاد صيغة توافقية بين الطرفين للبدء في التنفيذ، وقد بين الجانب الكويتي أن هذا المشروع "في منتهى الحيوية بالنسبة للكويت"[١٢]، لما تعانيه من نقص في المياه ولاسيما أن أعداد السكان في الكويت في تزايد مستمر مع بداية منتصف الخمسينيات نظراً لشروع الدولة في تنفيذ المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى الأيدي العاملة ومصادر الطاقة.

تفصيلات المشروع:

واعتباراً من صيف عام ١٩٥٤ بدأت الاتصالات بين الطرفين، لبحث الخطوات التنفيذية؛ حيث أرسلت شركة (ألكسندر جيب) خبيراً آخر إلى الكويت يحمل معه تقريراً مفصلاً حول المشروع، كالهدف منه، وكميات المياه المتوقع

(١٠) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٩٨، مصدر سابق.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٠٣، بتاريخ ١١/١/١٩٥٤.

توصيلها، كذلك بحث مواقع مرور خط أنابيب المياه وأنواع الأنابيب، ومضخات المياه والخزانات، وتحليل المياه، وتقديرات تكاليف الأعمال، فضلاً عن دوره في إعادة تهيئة التربة في الكويت، واستخدام المياه العذبة في بناء القطاع الزراعي فيها.

تقرير الخبراء (ألكسندر جيب) حول المشروع:

تحدث المستر (Bodenjton بودنجتون) الخبير الفني لشركة (ألكسندر جيب) عارضاً التقرير المفصل سالف الذكر لأعضاء مجلس الإنشاء في جلسة خاصة، لبحث المشروع بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٧ في دائرة الأشغال العامة، برئاسة شقيق الحاكم الشيخ فهد السالم الصباح، فأعرب عن أمله في أن يتم تنفيذ مشروع مد أنابيب المياه من العراق إلى الكويت في أقرب فرصة ممكنة، وأشار إلى أنه حضر نيابة عن المستر (Patov باتوف) مدير شركة (ألكسندر جيب) الذي كلفه عرض هذا التقرير المؤقت حول المشروع، الذي أعد بعد مباحثات أجريت بين رئيس مجلس الإنشاء، وخبراء المجلس وبين شركة (ألكسندر جيب)، ويعد هذا التقرير – بحسب ما أشار السيد (بودنجتون) – مقدمة لإيجاد صيغة اتفاق بين الحكومتين الكويتية والعراقية لإيصال مياه شط العرب عبر المشروع المقترح(١٣).

وعلى هذا فقد أشارت الفقرة الثانية من التقرير، إلى عمليات مسح الأراضي الواقعة بين الكويت وموقع شط العرب، على طول الواجهة في منطقة البصرة جنوب العراق، وقد تم الاتفاق بين الجانبين الكويتي وممثلي شركة (ألكسندر جيب) على أن تكون العمليات التي تتم بهذا الشأن سرية للغاية، وبخاصة تلك النقطة التي سوف تحدد كموقع لسحب المياه من شط العرب، وكانت تلك بتوجيهات من حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم(١٤)، وواضح هنا

(١٣) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٣٧، بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٧.
(١٤) المصدر نفسه.

حرص الشيخ على سرية هذه الأبحاث حفاظاً على المصالح المائية الكويتية فيما لو تم الاتفاق النهائي بين الطرفين نظراً لحساسية العلاقة بين البلدين ولما يشوبها من التوتر بين الحين والآخر، وقد أشار التقرير إلى أن الطاقة الابتدائية للمشروع تراوح – بحسب الطلب الكويتي – بين ٢٥ و ٣٠ مليون جالون في اليوم الواحد، لكن وفقاً للدراسة المقدمة من الشركة فإنها نصحت بأن تكون الكمية ٨٠ مليون جالون يومياً من مياه شط العرب، حيث يشير التقرير إلى ازدياد الطلب على المياه في الكويت نظراً للتطورات المعيشية التي شهدتها الكويت في منتصف الخمسينيات، خاصة بعد ظهور النفط وزيادة عدد السكان – وبخاصة من المهاجرين للعمل في المشروعات الإنشائية وغيرها – التي شهدتها الدولة في تلك الفترة، ويشير التقرير إلى أن الكميات لا تزيد على (٢–٣) ملايين جالون يومياً عام ١٩٥٤، توزع على السكان بوساطة وسائل النقل وعربات المياه(١٥).

وأشار التقرير إلى أنه في حال تنفيذ المشروع وخلال السنة الأولى، يمكن للكويت أن تحصل على المياه طوال ٣٥٥ يوماً من أيام السنة، على أن تخصص الأيام العشرة المتبقية من السنة لأعمال الصيانة والإصلاحات(١٦)، كما يشير التقرير إلى أن أفضل موقع لإقامة خزانات المياه القادمة من شط العرب، هو منطقة المطلاع شمال الكويت(١٧).

وقد واجهت الشركة مشكلة في اختيار الموقع المقترح لسحب المياه من شط العرب؛ وذلك لعدم وجود أراض خالية ليست مملوكة لأحد يمكن أن تكون نقطة انطلاق هذا المشروع، ويشير التقرير المقدم من شركة (ألكسندر جيب) إلى أن هناك مساحات خالية من الأراضي تمتد من منطقة المطار حتى جنوب

(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه

منطقة العشار في البصرة، وقد كانت الشركة تحاول أن تتفادى التأثير على مزارع النخيل المملوكة لرعايا عراقيين في المنطقة، واقترحت أن يكون الموقع في الأراضي التي كان يشغلها سلاح الجو البريطاني وفقاً لاتفاقية سابقة مع الحكومة العراقية؛ حيث يتميز هذا الموقع بمزايا عديدة[١٨]، مع الوضع في الاعتبار مدى انعكاس تحديد الموقع على الملكيات الخاصة وتكاليف الإنشاء.

الجوانب الفنية للمشروع:

تشير الدراسات التي قدمت بهذا الصدد، إلى أن المسافة من نقطة البداية بمحاذاة ساحل الخليج العربي نحو (١٣٠) كم، ويبلغ الانحدار في منسوب المياه على هذا الطول أقل من مترين، ومن ثم فإن تأثير حركة المد في هذا الساحل تتسبب في حدوث ارتفاع وانخفاض يومي في نقاط سحب المياه، ومن مميزات ذلك أن المياه المالحة للخليج العربي لا تختلط بمياه شط العرب العذبة فوق مصبه عند التقائه بنهر آخر في المكان هو نهر كارون، وعلى بعد نحو (٥٠) كم من خط سير النهر عند موقع نقطة سحب المياه العذبة من منطقة الفاو[١٩]، وواضح قرب هذه النقطة من الحدود المائية المشتركة بين العراق وإيران، التي تتميز بالقرب الشديد بين البلدين.

كما أثير العديد من التساؤلات حول صلاحية المياه وطرق التحليل، وكذلك مضخات المياه والأنواع المقترحة للأنابيب، وبناء عليه فقد تمت عملية تحليل لكميات من المياه المقترح سحبها، وتبين صلاحيتها عندما خلصت عملية التحليل إلى أن نسب الكلورين فيها مقبولة، وأن درجة حرارة المياه طوال السنة تصل إلى حد أقصى (٩٥) درجة فهرنهيت في أثناء الصيف، وفي نهاية المطاف يمكن معالجة هذه المياه للاستخدام الآدمي، أما مياه الري فلا تحتاج إلى أي معالجة، كما نوقشت مسألة الأنابيب التي سوف تستخدم في سحب المياه،

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

واقترح أن تكون من الفولاذ المبطن والمحفوظ من الداخل بمواد حافظة، تمنع عنه التآكل، وقد سميت في التقرير بـ (الوقاية الكاثودية)[٢٠]، على أن يتم إيصال قسم من هذه الأنابيب إلى البصرة، في حين يتم توصيل القسم الآخر إلى الكويت بغية تخفيض تكاليف الشحن، وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام الأنابيب في تنفيذ مشروع مشابه لتزويد مدينة طهران في إيران بالمياه وقد حققت نتائج مهمة[٢١].

خط سير الأنابيب ومقدار المياه المسحوبة ومعالجتها:

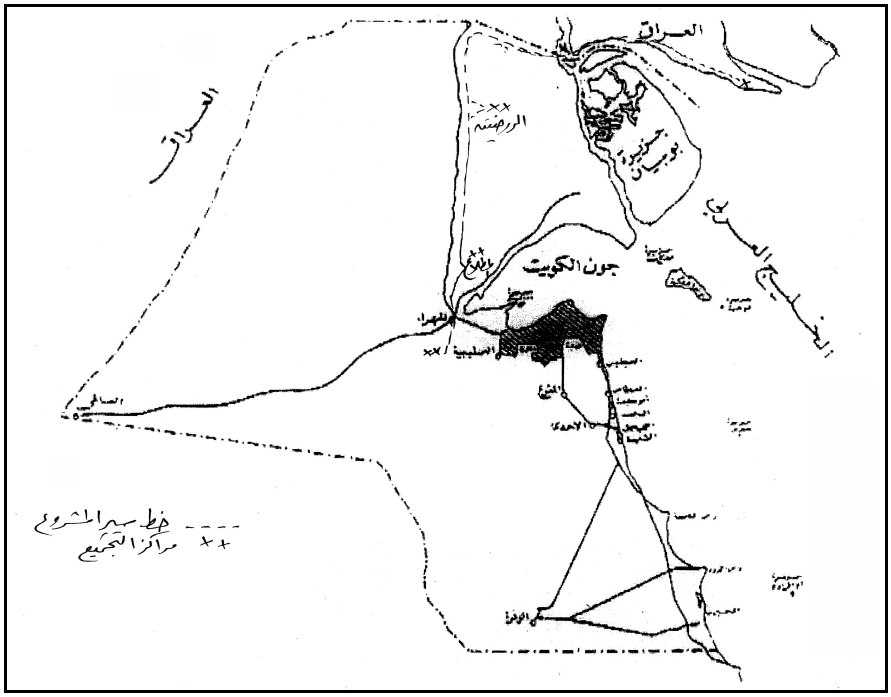

الشكل (١) – خريطة توضح خط سير مشروع الأنابيب

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

يسير خط الأنابيب عبر القسم الأكبر من المسافة إلى المطلاع بمسافة (١٣٢) كم محاذياً للطريق الدولي الذي يمتد بين العراق والكويت شمالاً، ويكون ذلك على مراحل؛ حيث ستبدأ المرحلة الأولى بأنبوب قطره (٤٣) بوصة لتزويد الكويت بنحو (٢٥) مليون جالون من المياه في اليوم الواحد[٢٢].

ولإنجاز المرحلة النهائية سوف يتم تمديد أنبوبين آخرين، ليصبح مجموع الأنابيب ثلاثة، يتم من خلالها توصيل نحو (٧٥) مليون جالون من المياه في اليوم الواحد، وبذا يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل:

الأولى: ٢٥ مليون جالون.

الثانية: ٢٥ مليون جالون.

الثالثة: ٢٥ مليون جالون.

لتصل كمية المياه المتدفقة في نهاية هذه المرحلة إلى (٧٥) مليون جالون من المياه في اليوم الواحد من خلال مد أنبوب من الغاز، قطره (٦) بوصات بالتوازي مع أنبوب المياه، على أن يؤمن الغاز اللازم من حقول النفط في منطقة برقان جنوب الكويت حتى نقاط سحب المياه من شط العرب[٢٣].

كما أن هذا الأنبوب سوف يمر عبر السهل الذي تغمره مياه الفيضانات التي تبدأ من الأراضي المرتفعة بين منطقة الزبير وصفوان، إلى المحطة المساعدة في الأراضي الكويتية، وعلى بعد (٦٠) كم من نقطة سحب المياه[٢٤].

ومن أجل أن يتم ذلك بالوجه الصحيح، أعدت محطة مساعدة لدفع المياه فوق الأراضي المرتفعة إلى الخزانات لخزن المياه في منطقة المطلاع، على أن يكون مستوى المياه في الخزان أعلى من مستوى الأرض الكويتية ومنطقة شط

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه

العرب بـ (٩٢) متراً، وفي حال تنفيذ كل ذلك فإن قوة دفع المضخات تبلغ (٣٠٠) متر[٢٥].

وحيث إن سعة خزان المياه في منطقة المطلاع هي (٥٠٠) مليون جالون، فإن هذه الكمية سوف تؤمن توريد المياه للكويت في حال توقف استمرار وصول المياه من خلال الأنابيب.

كما نوقشت أيضاً مسألة معالجة المياه القادمة من شط العرب عن طريق إنشاء معمل يقوم بهذه المهمة، وقدرت القيمة الإجمالية لإنشاء هذا المعمل بـ (٧٠٠) ألف روبية، وذكر ممثل الشركة أن مثل هذا المعمل قد تم إنشاؤه من قبل (مجلس المياه في لندن)، الذي يشرف على تزويد المدينة بالمياه النقية بعد معالجتها[٢٦]، كما قدمت الشركة اقتراحاً مماثلاً لمشروع مياه مدينة طهران في إيران، وأشارت الدراسات المتعلقة به إلى أن هذا المعمل يشكل جزءاً مهماً من مشروع مد أنابيب المياه الذي سيقوم أيضاً بتزويد العمال في حال البدء بتنفيذ المشروع بالمياه بوساطة أنبوب غاز، قطره (٦ بوصات)، على أن يتم أخذ عينات من مياه شط العرب وإجراء التحليلات اللازمة لها للوقوف على طبيعة هذه المياه وإعداد المواد الكيميائية المستخدمة لمعالجتها[٢٧].

تكلفة المشروع:

أشارت المصادر إلى أن تكلفة المشروع – وفقاً لما تقدم وأشرنا إليه في الصفحات السابقة – كانت على النحو التالي:

١ – عشرة ملايين جنيه إسترليني تكاليف الأعمال من نقطة سحب المياه حتى منطقة المطلاع شمال الكويت، ويشمل ذلك الخزانات المقترح إنشاؤها في المطلاع[٢٨].

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

٢ – خمسة ملايين جنيه إسترليني لإجراء أعمال أخرى تلي منطقة المطلاع، وكذلك إنشاء معمل تكرير المياه الرئيسي في منطقة الصليبية وغيرها من الأعمال الصغيرة.

٣ – ستة عشر مليون جنيه إسترليني تكلفة باقي مراحل المشروع، وتشمل أعمال سحب المياه من البصرة، ومصنع التحليل الصغير، والشبكات ومضخات المياه وإقامة أنبوب من الفولاذ، قطره (٤٣ بوصة)، وأنبوب آخر للغاز قطره (٦ بوصات)، ومحطة الدفع المساعدة وخزان للمياه، سعة (٥٠٠) مليون جالون، ومعمل تصفية المياه الرئيسي، والأنابيب اللازمة من المعمل الرئيسي إلى الخزانات في منطقة الشويخ شمال الكويت، ومنطقة حولي وسط الكويت، على أن هذه التكلفة لا تشمل ثمن الأراضي، ورسوم الجمارك، وعوائد ميناء الكويت. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات مبنية على أساس المنافسة وكذلك ضرورة طرح المشروع كمناقصة عامة[٢٩].

وذكر الخبير البريطاني (المستر بودنجتون) أن هذه التكلفة وضعت بحسب الأسعار الحالية في السوق إذا ما رغبت حكومة الكويت تنفيذ المشروع في الوقت الراهن.

واضح هنا أن التكلفة الإجمالية للمشروع بلغت (٣٠) مليون جنيه إسترليني وهو رقم كبير إذا ما قورن بحجم الدخل الكويتي آنذاك، ومثل هذا أمر اعتادت الحكومة البريطانية عن طريق شركاتها وخبرائها ممارسته؛ فهي تعتبر نفسها صاحبة الفضل الأول في ظهور الثروة البترولية في الكويت، وأنها تستنزف ثروتها في شراء النفط الكويتي وتقوم بدفع قيمته بالجنيه الإسترليني؛ مما يؤثر سلباً على خروج عملتها من منطقتها الأصلية.

---

(٢٩) المصدر نفسه.

مشروعات أخرى مساندة:

ونظراً لأهمية المشروع، ورغبة من الحكومة الكويتية في الاستفادة من كميات المياه المقترح سحبها من شط العرب في مشاريع أخرى متصلة بتطوير القطاع الزراعي في الكويت، وتخصيص جزء من كميات المياه المستوردة لهذا الغرض فقد طلب المجلس من الخبراء (هالكرو جيب) بحث مسألة استصلاح الأراضي الزراعية في الكويت وبخاصة في القرى والواحات، وإثر ذلك كلفت الشركة البريطانية أحد الخبراء الزراعيين القدوم إلى الكويت لإجراء بعض الأبحاث في تلك المناطق.

وقد قام هذا الخبير – لم تذكر المحاضر اسمه – بزيارة إلى الكويت؛ لإجراء الأبحاث اللازمة، وقام بأخذ عينات من التربة لتحليلها في الكويت، وحمل معه البعض الآخر لإجراء الفحوصات اللازمة عليها في لندن، ثم أعد تقريراً – بعد حصوله على النتائج اللازمة وقيامه أيضاً بإجراء مسح للتربة – أشار فيه إلى وجود مساحات كافية من الأرض الزراعية في منطقة الصليبية شمال الكويت، وكذلك في قرية حولي[٣٠] يمكن أن تستفيد من كميات لا بأس بها من المياه المتوافرة للري يومياً من أصل (٧٥) مليون جالون المطلوبة للمرحلة النهائية، كما جاء في تقرير مشروع مد أنبوب المياه من شط العرب إلى الكويت، وقد أشار التقرير إلى أن أفضل المساحات الزراعية التي يمكن أن يعول عليها في تطوير النشاط الزراعي في الكويت تقع في منطقة الصليبية – كما أشرنا – ومن ثم أوصى الخبير البريطاني بإنشاء مزرعة مساحتها (٥٠٠) فدان تجرى فيها التجارب، وتكون أساساً – فيما بعد – لتطوير نشاط تربية المواشي وزراعة الخضار[٣١].

(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه.

وقد أشار الخبراء إلى إمكانية تبني إنشاء مشروع أصغر من المشروع المقترح، يزود الكويت بـ (١٣) مليون جالون في اليوم الواحد، تقسم على النحو التالي:

١ – ٩ ملايين للاستهلاك المنزلي.

٢ – ٢ مليون للزراعة.

٣ – ٢ مليون للمزرعة المقترحة (٥٠٠ فدان)[٣٢].

وأشارت الدراسات إلى أن مشروعاً آخر يسير بالتوازي مع مشروع سحب المياه، وهو مشروع معالجة مياه المجاري، الذي كان يتوقع أن يوفر نحو (٧) ملايين جالون من المياه التي يمكن استخدامها في تطوير الجانب الزراعي، فضلاً عن أن هذا المشروع إذا ما تم إنجازه فإنه سيوفر مبلغاً، قدره (٢) مليون جنيه من التكلفة الإجمالية لمشروع سحب مياه شط العرب، وستقل فترة إنجاز المشروع بستة شهور[٣٣].

كما برزت فكرة أخرى لدى الحكومة الكويتية أحيلت للدراسة من قبل الخبراء البريطانيين، وهي إمكانية شق قناة كمشروع لتزويد الكويت بالمياه لفترات طويلة وبكميات أكبر مما سوف يمر عبر أنابيب المياه المقترحة، إلا أن تحقيق هذه الفكرة واجهته العديد من المصاعب، منها:

١ – ارتفاع تكلفة هذا المشروع مقارنة مع مشروع خط الأنابيب.

٢ – مرور هذه القناة بمناطق مرتفعة بمحاذاة الساحل الشمالي للكويت؛ مما يحتاج إلى تركيب العديد من محطات الدفع لاستمرار انسياب المياه.

٣ – الصعوبات والمشكلات الناتجة عن العواصف الرملية التي تجتاح المنطقة في فصل الصيف.

٤ – ارتفاع تكاليف الصيانة نتيجة للصعوبات سالفة الذكر[٣٤].

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

ونتيجة لذلك فإن الحكومة الكويتية رأت استبعاد فكرة شق قناة مائية بين الكويت والعراق للأسباب سالفة الذكر، والإبقاء على فكرة مد خط أنابيب المياه المقترح.

بعد اطلاع الحكومة الكويتية على تفاصيل المشروع عن طريق مجلس الإنشاء ومقارنة الأرقام الواردة بكميات المياه المقترح إيصالها من مياه شط العرب إلى الكويت، قرر المجلس رفع خطاب إلى حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح، يتضمن توصيات عدة، منها أن حاجة الكويت هي (١٠٠) مليون جالون يومياً من المياه وليس (٧٥) مليوناً كما أشارت الدراسة المقدمة من الخبراء البريطانيين؛ نظراً لازدياد الطلب على المياه، خاصة أن ذلك قد تمت مناقشته في فصل الصيف عام ١٩٥٤؛ حيث حددت الحكومة الحاجة الفعلية لكميات المياه المطلوبة وبخاصة في ظل ارتفاع أعداد السكان في الكويت والتوسع العمراني فيها، وقد دعي خبراء المشروع للتباحث حول التعديلات المطلوبة على المشروع[٣٥].

التعديلات المطلوبة على المشروع الأولي للمشروع:

وتنفيذاً لتلك التوصيات رفضت الحكومة، ممثلة بمجلس الإنشاء، المقترح الذي قدمه الخبراء بسحب (١٣) مليون جالون في مرحلته الأولى، وطلبت من الخبير المستر (بودنجتون) تغيير التقرير النهائي للمشروع ليشمل الزيادة المطلوبة في كميات المياه، وقد وافق الخبير على ذلك على أن تشمل المرحلة الأولى للمشروع ثلث الكمية، والمرحلة الثانية الثلثين الباقيين، أما عن كميات المياه المقترح سحبها من مياه شط العرب فإنها ستكون على النحو التالي[٣٦]:

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٣٨، بتاريخ ١٨/٧/١٩٥٤.

طاقة المشروع	المرحلة الأولى	المرحلة النهائية (ثلاثة أنابيب)
الاستعمال المنزلي اليومي (بالجالون)	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
ما يستهلك يومياً للري (بالجالون)	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,٧٥٠,٠٠٠
الخسارة اليومية	٣,٣٣٠,٠٠٠	٤,٢٥٠,٠٠٠
المجموع	**٣٣,٣٣٠,٠٠٠**	**١٠٠,٠٠٠,٠٠٠**

تقديرات التكاليف الجديدة:

وبناء على هذه التعديلات فقد تغيرت أيضا تقديرات التكاليف المقدرة في حال رفع طاقة المشروع إلى (١٠٠) مليون جالون لتصبح على النحو التالي:

المرحلة الأولى: من ١٨– ١٩ مليون جنيه إسترليني (أنبوب واحد).

المرحلة الثانية: من ٣٥ – ٣٦ مليون جنيه إسترليني (ثلاثة أنابيب).

كما أصاب التعديل أيضاً متطلبات المشروع الفنية تبعاً لهذه الزيادة المالية فإن قطر الأنبوب الرئيسي سيكون (٤٧) بوصة وقطر الأنابيب الباقية (٤٧) بوصة، وتبعاً لهذه الزيادة فإن الفترة المقترحة لإنجاز المشروع قد تزيد من ٣ – ٦ شهور[٣٧]، كما طال التغيير نوعية الأنابيب المستخدمة، حيث اتفق سابقاً على استخدام أنابيب مصنوعة من الفولاذ، في حين اقترح مجلس الإنشاء استخدام أنابيب مضغوطة، وقد اعترض الخبير الفني البريطاني على ذلك قائلاً: "إن استخدام هذا النوع المقترح من الأنابيب قد يواجه تآكلاً خطراً ربما قد يؤدي إلى فشل المشروع بأكمله"[٣٨]، كما عرض الخبير البريطاني في تقرير مطول منه لمشكلات أخرى قد يسببها هذا النوع من الأنابيب، منها طول مدة تنفيذ المشروع، وتأخره بفترة تقدر من ١٥– ١٦ شهراً، وأخيراً طلب المجلس من الخبير البريطاني تقديم تفصيلات أكثر من خلال تقرير نهائي، يشتمل على ثلاثة أنواع من الأنابيب، يمكن أن تصلح لهذا المشروع وإرفاق توصيات بشأنها.

(٣٧) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٤٠، بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٠.

(٣٨) المصدر نفسه.

وتطرق النقاش إلى الجدوى من إقامة المعمل التجريبي لمعالجة المياه في الكويت، كما ذكر التقرير الأول للخبراء؛ حيث بين الخبير البريطاني أهمية هذا الجانب من المشروع لكونه سيقوم بإجراء التجارب الخاصة بفحص المياه، وذلك قبل الشروع في استخدام وسائل لمعالجتها. وبعد اطمئنان المجلس لأهمية هذا العمل، وافق بقراره رقم ٣٩٥/ ١٤٠ على إقامة المعمل المقترح في موقع سحب مياه شط العرب(٣٩).

وأخيراً طلب المجلس من الخبير البريطاني المستر (بود نجتون) أن يحيط رئيس المجلس بموعد إنجاز التقرير النهائي، فوعد أن يتم ذلك بعد وصوله إلى لندن وبأقرب فرصة ممكنة.

التقرير النهائي لمشروع إنشاء أنابيب المياه من شط العرب إلى الكويت:

وبناء على طلب مجلس الإنشاء قدم الخبراء من شركة (ألكسندر جيب وشركاه) التقرير النهائي للمجلس؛ حيث كلف المستر (تي T) عرض هذا التقرير على المجلس في ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٤، ونوه فيه – في بداية حديثه – بأنه التقى الشيخ فهد السالم شقيق الحاكم في لندن أخيراً؛ حيث طلب منه الأخير أن يرسل إلى الكويت وبالسرعة الممكنة التقرير النهائي لهذا المشروع، وأشار (تي T) إلى أنه سوف يركز في أثناء عرضه للتقرير، على التعديلات المقدمة من الحكومة الكويتية تنفيذاً لرغبة المجلس؛ حيث اقترح استخدام الأنابيب المصنوعة من الفولاذ التي تتميز بقطرها الكبير، مع التوصية بإنشاء مضخات لسحب المياه في منطقة (مارقيل) في البصرة، مع تزويدها بمضخات لدفع المياه داخل الحدود الكويتية، على أن ينحرف طريق الأنابيب قليلاً عن منطقة صفوان في العراق لتجنب المزارع الخاصة هناك(٤٠).

كما أوصى التقرير إلغاء إقامة خزان للمياه في منطقة المطلاع شمال الكويت، وإنشاء خزان واحد فقط في منطقة الصليبية شمالاً بسعة ٥٠٠ مليون

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

غالون من المياه يتم معالجتها، وهي في طريقها إلى المنازل، عن طريق معمل معالجة المياه، ومن ثم تحويلها إلى خزاني مياه؛ الأول في منطقة الشويخ والثاني في قرية حولي في الوسط[٤١].

ثم تحدث التقرير عن قضايا فنية أخرى خاصة بطول الأنابيب، وكذلك مد أنابيب للغاز تكون مهمتها الأساسية توفير كميات من الغاز المطلوبة التي يمكن الحصول عليها من آبار النفط الكويتية شمال الكويت وجنوبها.

وتضمن التقرير أيضاً مدى الاستفادة من هذه المياه؛ بحيث تخصص كميات منها لاستصلاح بعض الأراضي الكويتية بغية تطويرها لتكون صالحة للزراعة، وقد أجريت دراسات حول هذا الموضوع تضمنها التقرير لتحقيق هذا الأمر، ثم قام الخبراء المتخصصون بأخذ عينات من التربة في منطقة الجهراء شمال الكويت، وقرية حولي، وإرسالها إلى لندن لإجراء الفحوصات عليها، واشتمل التقرير على الكميات المطلوبة لري هذه المناطق، وقد قدرت كميات المياه في فصل الصيف – حيث تزيد درجة الحرارة – بنحو (٥٨٥) مليمتراً، أما في فصل الشتاء فإن الكمية تقل لتصل إلى نحو (٩٠) مليمتراً، وهو أمر طبيعي؛ حيث تقل كميات المياه المستخدمة نظراً لبرودة الطقس[٤٢]. ويسري ذلك أيضاً على منطقة الصليبية شمال غرب الكويت؛ حيث إنها – كما أشرنا – من أفضل الأراضي التي يمكن استصلاحها لأغراض الزراعة والإنتاج الزراعي.

وأشار التقرير أيضاً إلى المحاصيل الزراعية التي يمكن إنتاجها من خلال تلك الجهود، ومنها البرسيم، والخضار، والفواكه، وكذلك إقامة حواجز الوقاية من الرياح والرمال، من خلال زراعة الأشجار على شكل حزام أخضر لحماية المناطق من آثار هذه الرياح والأتربة والرمال[٤٣].

كما تضمن التقرير مسألة الإنتاج الحيواني من إنتاج الألبان، والسماد

(٤١) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٥٩، بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٤.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.

وتربية النحل والمواشي والدواجن والأبقار والماعز وغيرها، لتوفير كميات من اللحوم والألبان لاستخدام السكان، تعتمد على تطوير النشاط الزراعي في الكويت من خلال توفير كميات المياه اللازمة له من خلال هذا المشروع، وقد ذكر التقرير تفصيلات المدة الزمنية اللازمة لتنفيذه، وأشار إلى أن تنفيذ التصميم التفصيلي له يحتاج إلى مدة تقدر من ستة إلى ثمانية أشهر، ثم قدرت المدة اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من ٤٠ – ٤٨ شهراً.

بعد الانتهاء من عرض كل تلك التفصيلات اللازمة وافق مجلس الإنشاء على التقرير النهائي بصورة مبدئية بقراره رقم (٦١٧/ ١٥٩)، وكلف المجلس شركة (ألكسندر جيب وشركاه) الشروع بإعداد التصاميم التفصيلية المتعلقة بالمضخات والأنابيب وتنفيذ المشروع بالسرعة الممكنة[٤٤]، وأحاط (Mr. Patton المستر باتون) الخبير البريطاني المكلف إعداد المشروع، المجلس علماً بأن السلطات العراقية طلبت منه تخصيص كميات من المياه المسحوبة لاستخدامها في منطقة أم قصر والزبير، وقد علق المجلس على ذلك بأنه "من الممكن ترك الموضوع الآن إلى ما بعد الانتهاء من الاتفاق مع حكومة العراق بشأن المشروع"، وأجاب الخبير على ذلك: "إن بإمكانهم إعداد المواصفات اللازمة وترك الأرقام إلى ما بعد الوصول إلى الاتفاقية"[٤٥].

ختم (المستر باتون) حديثه حول مشروع مد أنابيب المياه من شط العرب آملاً "في أن يتم هذا المشروع إلى نهاية موفقة"، في حين أشار رئيس مجلس الإنشاء بالإنابة الشيخ جابر العلي الصباح إلى "أن هذا المشروع إذا ما تم فستصبح الكويت كالفردوس" إشارة إلى الجنة[٤٦].

واضح هنا أن التقرير النهائي للمشروع الذي تضمن زيادة كميات المياه المطلوبة بحسب طلب الجانب الكويتي، وكذلك التطرق إلى الجوانب الفنية في

---

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

المشروع جاء ملبياً للرغبة الكويتية في تخفيض تكلفة المشروع من ناحية، وزيادة كمية المياه التي سوف يوفرها والتي قدرت في التقرير النهائي بنحو (١٠٠) مليون جالون، من ناحية أخرى، فضلاً عن الأفكار الخاصة بالمشروعات التي سوف تنفذ من خلال توفير المياه، والتي جاء ذكرها في المشروع كالمشاريع الزراعية، وإنتاج اللحوم وغيرها، خاصة أن أعداد السكان بدأت بالتزايد في تلك الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع برمته – سواء في ما جاء في التقرير الأولي أو النهائي – كان يدرس على نار هادئة، بينما تقوم الحكومة في الوقت نفسه بالبحث عن سبل أخرى لتوفير المياه، إما عن طريق محطة تقطير المياه وإما عن طريق تكثيف الجهود عن المياه في باطن الأرض. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التقرير النهائي وبتلك التفصيلات الدقيقة التي اشتمل عليها وكذلك الأفكار التي طرحت من خلاله، فضلاً عن المشروعات المقترحة والمتوقع تنفيذها بعد وصول مياه شط العرب إلى الكويت – سوف يؤدي إلى توافر كميات كبيرة من المياه قادرة على الدفع باتجاه تطوير جوانب اقتصادية مهمة في الكويت، كما أن هذا المشروع المعدل قد اشتمل على مزايا عديدة – كما ذكرت – كانت الكويت ستجني ثمارها لو قدر أن ينفذ كما خطط له.

ولما كان لموضوع مد أنابيب مياه من شط العرب إلى الكويت صلة بإمداد الكويت بالمياه فإنه يلزم التعرض لمسألة المياه الجوفية، ومن ثم نرصد ما تم بهذا الصدد.

امتياز البحث عن المياه الجوفية:

وعلى هذا فقد استمرت جهود الحكومة في وضع الأفكار الخاصة بالتنقيب عن المياه، وتذكر المصادر أن شركة سلطان السالم وأولاده – وهي شركة مشتركة – تقدمت لمجلس الإنشاء بطلب منحها امتيازاً للبحث عن المياه العذبة في الكويت، وقد ووفق على طلبها من قبل المجلس بقراره رقم ١٩٣٣/٣٤٩، الذي يمنح هذه الشركة صلاحيات للتنقيب عن المياه في الكويت، وكانت هذه الموافقة مشروطة "بألا تتحمل الحكومة الكويتية أية تكاليف مهما كان نوعها ودون أن تكون الحكومة ملزمة تجاههم بأي التزام أو ارتباط حاضراً أو

مستقبلاً". بل إن هذه الموافقة اشترطت أيضاُ عدم التزام الحكومة بتوقيع أي اتفاق معهم لاحتكار حفر الآبار أو حفر أي عدد منها(٤٧).

إثر ذلك أخطرت هذه الشركة المجلس بقرب وصول الجيولوجيين التابعين لها بشأن أعمال التنقيب عن المياه العذبة في الكويت، حيث قام المجلس من جانبه بإخطار الشركة أولاً بالموافقة على الشروط سالفة الذكر، ومن ثم على الشركة إخطار المجلس بموعد وصول الخبراء الجيولوجيين مع ذكر المدة التي يطلبونها لإجراء البحوث اللازمة فضلاً عن موعد وصول أدوات التنقيب(٤٨).

في ١٩٥٨/٢/١٣ رفع مجلس الإنشاء قراره رقم ٣٨١/٢١٦ إلى السكرتير الخاص لسمو الحاكم الشيخ عبد الله السالم الصباح، وعلى إثره صدرت موافقة سموه على السماح للتاجر سلطان السالم وأولاده بإعداد تقرير جيولوجي داخل حدود إمارة الكويت للتنقيب عن المياه العذبة، وقد أخطر سلطان السالم المجلس باسم الشركة الممثلة لهم، وهي (شركة المياه الجوفية الوطنية)، وأشارت المصادر إلى أنها شركة عربية تكون رأسمالها من أموال كويتية وسعودية ومصرية(٤٩)، وهي التي تتولى مهام إعداد التقرير الجيولوجي الخاص بالبحث عن المياه العذبة داخل حدود إمارة الكويت. وفي ١٩٥٨/٣/١٢ أخطرت الشركة مجلس الإنشاء بموعد وصول الخبراء الجيولوجيين التابعين لشركة المياه الجوفية الوطنية، كذلك أبلغت الشركة المجلس بتنازل الشريك المصري عن حصته في الشركة لصالح سلطان السالم وأولاده، وبذلك أصبحت الشركة كويتية – سعودية فقط، وقد أحيط المجلس علماً بتلك التفصيلات والمستجدات، وقرر إدراج ذلك الموضوع في جلسة قادمة لبحث الجولات الاستطلاعية التي سوف يقوم بها الخبراء الجيولوجيون التابعون للشركة(٥٠).

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٨١، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٨٣، بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٩.

خاتمة:

لقد استمرت المباحثات لتنفيذ هذا المشروع طوال فترة الخمسينيات واشتملت على مباحثات عراقية – كويتية من ناحية، وأفكار ومشاريع بريطانية من ناحية أخرى، وكانت الحاجة إلى المياه العذبة هي الهدف الأساسي منها، ولكنها أيضاً ألقت أضواء على العلاقات بين الأطراف الثلاثة في تلك الفترة. وعلى الرغم من اهتمام القيادة الكويتية بهذا المشروع فإنها كانت تولي مشروعات أخرى أهمية قصوى، وتنفذها جنباً إلى جنب مع هذا المشروع، كما أشرنا، وكان أهمها إقامة محطة لتقطير المياه عام ١٩٥٣ التي زودت الكويت – آنذاك – بنحو مليون جالون من المياه العذبة المقطرة من مياه البحر.

وعلى الرغم من استمرار المباحثات بين الطرفين العراقي والكويتي، فإن الهاجس الأكبر لدى الحاكم هو النأي بسيادة واستقلال الكويت عن كل ما يمكن أن يؤثر فيها، وعلى الرغم من استعداد العراق للموافقة على هذا المشروع، فإن الكويت كان لها وجهة نظر أخرى انتهت بعدم تنفيذ هذا المشروع، وقد كان وراء هذا الرفض الكويتي مجموعة من الأسباب، أولها تلك التدخلات البريطانية ومحاولتها ثني الشيخ عن تحقيق هذا المشروع لإبعاد أي تأثير عراقي على الكويت، فضلاً عن خشيتها من أن يؤدي هذا المشروع إلى تطور في العلاقات بينهما؛ الأمر الذي قد يمس المصالح البريطانية في المنطقة، كذلك كان من الأسباب اشتراط العراق لإتمام هذا المشروع تنازل الكويت عن منطقة صغيرة من أراضيها تشمل (جزيرة وربة)، وهو أمر رفضه الشيخ عبدالله السالم جملة وتفصيلاً[٥١]. على أية حال، لابد هنا من الاعتراف بأن الحكومة البريطانية هي أصلاً من وضع مسودة بنود مشروع نقل المياه بوساطة الأنابيب من العراق إلى الكويت؛ حرصاً منها على الاحتفاظ بمركزها ونفوذها في المنطقة، كذلك فإن الظروف التي أحاطت بتحقيق فكرة الاتحاد الهاشمي وإصرار نوري السعيد

(٥١) محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٨٨، بتاريخ ١٩٥٨/٤/٧.

رئيس وزراء العراق – آنذاك – على انضمام الكويت لهذا الاتحاد وإنهاء الإشراف البريطاني على سياستها الخارجية ورفض الشيخ عبدالله السالم الانضمام له، كلها عوامل أسهمت في عدم تنفيذ المشروع(٥٢).

وعلى هذا أعلنت الكويت رسمياً – في نهاية المطاف – عدم موافقتها على هذا المشروع، وعبرت عن ذلك صراحة في قرار من المجلس الأعلى الذي أسسه الشيخ عبد الله السالم عام ١٩٥٩، ونيطت به مهمة وضع السياسة العامة للبلاد والنظر في مشروعات القوانين، وقد نشر هذا القرار في جريدة الكويت الرسمية (الكويت اليوم)، إيماناً منها بأن السيطرة على المقدرات المائية للإمارة ما هو إلا مظهر من مظاهر السيادة المطلقة، وأن هذا القرار ينبع من الحكومة الكويتية دون ضغط أو تدخلات من جهات خارجية، وقد أسس هذا القرار على عدم ثقة الحكومة الكويتية بالحكومات المتعاقبة في العراق، على الرغم من الحاجة الملحة للمياه العذبة، والاستبدال بها الجهود الكويتية الخالصة في إنشاء مقطرات المياه والاعتماد على النفس في توفير المياه العذبة، وعدم تعريض السيادة والاستقلال لأية تأثيرات خارجية.

وكنا نفضل أن تكون المصلحة المشتركة هي الأساس في العلاقات العربية العربية؛ إذ إن المصالح المشتركة تؤدي بنا إلى القول إن هذا المشروع الحيوي كان يمكن أن يؤدي إلى نتائج مبهرة للكويت، كما أنه يمكن أن يحوز العراق من خلاله على بعض التعويضات المادية؛ لأنه في السياسة الدولية لا شيء بلا مقابل. وإذا قدر لهذا المشروع أن يتم تبنيه مرة أخرى، فإن المصالح المشتركة والمفاوضات المتأنية يمكن أن تحقق النفع العام لكل من العراق والكويت معاً، وبما يعود بالنفع أيضاً على الأمة العربية كلها.

(٥٢) الصباح، ميمونة خليفة. (٢٠٠٦). الكويت في ظل الحماية البريطانية. ط ٤. الكويت: مطابع الوطن. ص ٣٠٩.

(٥٣) الرشيدي، أحمد وآخرون. (١٩٩٣). الكويت من الإمارة إلى الدولة. إصدار مركز البحوث والدراسات السياسية. ط ١. دار سعاد الصباح. ص ٣٧٢.

المصادر والمراجع

أولاً – الوثائق:

وثائق عربية محلية غير منشورة:

- محاضر مجلس الإنشاء ٥٢ – ١٩٦١ – الجلسات من ٥٩ – ٨٨ – ٨٦ – ٩٨ – ١٠٣ – ١٣٧ – ١٣٨ – ١٤٠ – ٣٨١ – ٣٨٣ – ٣٨٨.

ثانياً – المصادر والمراجع العربية:

- الرشيدي، أحمد وآخرون. (١٩٩٣). الكويت من الإمارة إلى الدولة. إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية. ط١. الكويت: دار سعاد الصباح.
- الصباح، ميمونة خليفة. (٢٠٠٦). الكويت في ظل الحماية البريطانية. الكويت: مطابع الوطن.